خطبهٔ کبری

یوسف

خطبة كبرى

لسعادة المفضال الشيخ علي افندي يوسف

رئيس حزب الاصلاح الدستوري وصاحب جريدة المؤيد بمصر

ألقيت مساء يوم الجمعة في ٣ رجب سنة ١٣٢٦ و ٣١ يوليو سنة ١٩٠٨

في الحديقة الحميدية ببيروت

احتفالاً بعيد الحرية والدستور

طبعت في المطبعة الادبية في بيروت سنة ١٩٠٨

ايها السادة

أَشرتم عَلَى ان اتكلم ومجال القول ذو سعة ولكن افصح الخطباء وابلغ البلغاء يعجز عن ان يوفي هذا المقام حقهُ من البيان . يعجز عن ان يؤَدي حق الله عز وجل من الشكر فان هذا المقام مقام شكر للكبير المتعال ذي العزة والجلال القابض عَلَى نواصي الملوك يصرفها كيف يشاء

نعم ان المقام مقام شكر وابتهال لله تعالى فهو الذي وفق جلالة مولانا السلطان الاعظم لما وهب رعيته المخلصة من نعمة الحرية والدستور . تلك الحرية التي خلقها الله من مميزات الانسان ومقومات هيولاه فهي من حقوقه الطبيعية ولكنهُ لم يعرف كل فرد من افراد البشر كيف يحافظ عليها اولم يقدر عَلَى ذلك فاغتصبها الاقوياء من الضعفاء وتوارثوها الى ان تكونت الشعوب

امماً وشكلت لها الحكومات فكانت الحرية المغتصبة تراثاً للملوك والحكام في صورة السلطة والجبروت

على ذلك مضت الاعصر والقرون وهذه السلطة ملك اشخاص امتازوا بالقوة حتى نسي بل جهل اغلب أفراد البشر أن الحرية الشخصية من حقوقهم وان الحكام هم وكلاؤهم في ادارة شؤونهم . فاذ اردت لهم هذه الحقوق بعد ذلك عدت من نعم الواهب وهبات المنعم . وكلما كانت الحكومة المطلقة قوية كان الدستور الخالف لها نعمة بقدر ذلك . فنحن نعتبر جلالة مولانا السلطان الاعظم اكبر منعم بالحرية واعظم واهب لرعيته الدستور

كلكم تعلمون ان الحكومة المطلقة كانت من لوازم جميع الامم في العصور الماضية لا فرق في ذلك بين اهل الشرق والغرب . وان الحكومة الدستورية بالمعنى المعروف الان حيث يحكم الشعب نفسهُ بنوابه

وحيث يكون السلطان الاعلى ملكاً غير مسئول — انما هي من مخترعات الغرب في العصور الاخيرة

ولكن الاسلام بين كل الشرائع الالهية والوضعية القديمة هو الذي جاء بحكومة شورية توافق الدستورية الحاضرة من جهة وتخالفها من جهة اخرى توافقها من جهة احترام راي الجماعة وتخالفها من جهة المسئولية لان الاسلام يجعل كل راع مسئولا عن رعيته والنظام الدستوري الجديد يجعله فوق القانون حاكماً غير مسئول · وفي البند الخامس من القانون الاساسي العثماني الذي صدرت الارادة السنية حديثاً بالعمل به « ان ذات حضرة السلطان هو مقدس غير مسئول »

فالاسلام وجد وبجانبهِ سلطة مطلقة تعتمد على اساسين قويين · القانون السماوي الذي لا ياتيهِ الباطل من بين يديهِ ولا من خلفهِ · ومبدأُ الشورى الذي هو احترام راي الجماعة فوق رأي الفرد ·

ولكن الحكومة الاسلامية لم توجد قويمة ملءَ اليدين بذينك الاساسين الا في عصر الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم ثم كان الامر بعد ذلك ملكاً عضوضا

مضى على الحكومات المطلقة في العالم الاسلامي ثلاثــة عشر قرناً والتاريخ ينبئنا بأَن عصر الخلفاء والراشدين كان عصر العدل الصحيح والحرية الكاملة· كان الفرد من عامة الناس يقول لأَشد الخلفاء بأسا واقواهم عارضة « اننا لو وجدنا فيك اعوجاجا قومناه بسيوفنا» فيقول الخليفة نفسهُ الحمد لله الذي جعل في المسلمين من يقوم اعوجاج عمر· ثم هو ينبئنا بان العصور التي خلفت ذالك السلف الصالح لم تكن علَى وتيرة واحدة من الحكومات والحا كمين · ولو انــا نعيش وحدنا على ظهر الكرة الارضية لانحصر ضرر الحكومات المطلقة فينا وما تعدى الخطر افرادنا ان هلك ضعيفنا بقي قوينا بعده وكنا كالسمك في البحر يا كل كبيره

صغيره والبحر وطن حر للسمك الذي يعيش فيه — ولكن يشاركنا على ظهر الارض امم اخرى اصبحت اعلم منا بعلوم العمران واقوى حزما في العمل واشد باساً في البطش وهي زاحفة علينا من كل حدب مهاجمة لنا من كل الجهات وقد وصلت الى كل غاية من المخترعات وانتهت الى كل مطلب من المكتشفات وهي تحاول الان ان تجعل الارض كلها وطنها بالفتوحات الحربية والتجارية والعلمية وفي كل خطوة تخطوها للامام ترفع منا قدماً بعد قدم عن مواطئها

فلو بقينا على نظاماتنا التي الفناها وألفها اباؤنا واجدادنا من قبل وتلك الامم تزحف علينا بقواها الهائلة وتنقصنا من اطرافنا شيئاً فشيئاً لما مضى زمن طويل حتى يتقلص ظل وجودنا السياسي ثم المادي عن هذه الارض ونصبح كالامم التي خلت من قبلنا وتناساها التاريخ . ولكن الله لم يرد بالمسلمين ان يذهبوا

بانفسهم الى مهواة تلك التهلكة ويابى الله الا ان يتم نوره . يأبي الله الا ان يكون للاسلام وجود قوى في هذا الدور الجديد من ادوار العالم وكما أدى وظيفتهُ السامية وجعله الله نوراً ساطعاً في حوالك الجاهلية الاولى سيؤدي وظيفتهُ كذلك في هذا الدور الجديد دور الارتقاء الانساني والمدنية المبنية على قواعد العدل والعرفان . ومن احق بهذا من الاسلام والمسلمين فاذا رايتم جلالة الخليفة الاعظم السلطان عبد الحميد الثاني قد منح امته الدستور على الشكل الذي تكون فيهِ الحكومة نيابية والشعب يسمى نوابه المسئولين فاعلموا انهُ اول امير للمؤمنين القى مقاليد الامور العامة لامتهِ ووضع نفسهُ في المكانة العليا من الرقابة والاشراف عليها

نعم انهُ اول سلطان دستوري في العالم الاسلامي وهب رعيته الحرية الكاملة وجعل سلطة القانون فوق سلطة الاشخاص واعتلى بذاتهِ المقدسة عن المسئولية

فكان كالخلفاء الراشدين في احترام رأي الجماعة واعلاء كلمة الشورى وكملوك اوروبا الحاضرين في الاشراف على النظام اشراف الحارس الامين لا المنفذ المسئول

ولقد كان جلالتهُ من قبل يجري في طريقة الحكم علَى ما ألف سلاطين آل عثمان قبله بل على ما ألف الشرق من سلاطينهِ مذ خلقه الله فلم يكن هو المخترع لنظام الحكم المطلق الذي ودعناه بالامس ولكنهُ كان اول سلطان دستوري ذهب بنفسهِ الى حيث أدى يمين الاخلاص والامانة للدستور علَى مشهد من عظماء شعبهِ واكابر رعيته فلنهتف جميعاً ليحيَ الخليفة الدستوري الاول . ليحي السلطان عبد الحميد الثاني حامي الحرية والدستور

ايها السادة . ان اليمين المقدس الذي حلفتهُ تلك الذات المقدسة تنتهي عندها مسئولية جلالة السلطان

الاعظم حيث تبتدئ مسئولية الشعب بعد ذلك ·
فقد كنتم ترفعون ابصاركم الى السماء فتكادون ترون
النجوم في النهار وانتم ترقبون الدستور فلا ترونهُ ·
فبكلمة واحدة من جلالة سلطانكم اصبح الدستور
بين ايديكم ويكاد يلمس باليد · وبتلك الكلمة نفسها
اصبحت الحرية شعاركم وقد كانت العنقاء تجهلون
مكانها من الفضاء الذي لا يحد · انكم قد جاهدتم
كثيراً للحصول على الدستور النيابي الكافل لتلك
الحرية الكاملة حتى نلتموه ولكنكم في الحقيقة قد
انتهيتم من الجهاد الاصغر ودخلتم في دور الجهاد
الاكبر جهاد العمل بالدستور على ما تقضي بهِ مصلحة
الامة وحسن استعمال الحرية على مقتضى مصالح
افرادها · فليس الغرض من الدستور وجود نظامه في
الخارج ولكن الغرض ان تشمل السعادة به جميع طبقات
الامة كالشمس تشرق على الوجود فتعم الجبال والسهول

واجب القيام بالمحافظة على الدستور

وتحيي النبات والحيوان والانسان كما ان الغرض من الحرية أن يعرف كل فرد ان حقهُ ينتهي حيث يبتدئ حق غيره . والغرض منهما معا ان يقوم كل انسان بالواجب عليه للمجموع حتى يعم التضامن جميع الاعمال . ولا يكون كل ذلك الا اذا احترم النظام فوق الاشخاص وكان الكل سواءً امام القانون ليتحقق للامة معنى العدل الذي هو تكافؤ القوى بين العناصر المختلفة منها . ومتى تكافأت القوى في الامة وجدت نفسها قوية امام غيرها . وحسب الامة ان تكون قوية بذاتها ليرغب في صداقتها الاصدقاء وليرهب عداوتها الاعداء

ايها السادة . ان الحصول على الحرية قد يكون في بعض الاحيان سهلاً . ولكن اهم من الحصول على الحرية بكثير معرفة المحافظة عليها . وهي انما تكون بحسن استعمالها . وحسن استعمال الحرية ينحصر في

الاعتدال فان الحرية المعتدلة ملاك السعادة فاذا لم تكن الحرية معتدلة واندفعت بقوتها للامام تغلبت الحماسة عَلَى العقل ومتى توارى العقل وراءَ الحماسة لا يؤْمن ان تهب العاصفة التي تعصف ريحها بطمأنينة الهيئة الاجتماعية وتذهب بسلامتها. فخطر الحرية في الحقيقة ونفس الامر اضعاف خطر التقييد والضرر الذي قد يأتي من وراء الحكومة الاهلية ان انحرفت عن الصراط السوي قد لايذكر بجانبهِ الضرر الذي يأتي من قبل الحكومة الشخصية فاحذروا عواصف الحرية المهلكة وليكن حذركم منها اشد وهي تهب عليكم نفحاتها العنبرية. احذروها وانتم تشمون عبيرها الطيب فان لها مع نشوة الثمل عربدة السكران والسكران المعربد آفة الجمعية البشرية.

ليكن حذركم منها بضبط النفس وحسن التخلص من مضايق الماضي الى رحاب المستقبل فان في

الاقتضاب مزال الاقدام · ليكن حذركم بالعظات البالغات من حوادث روسيا وايران وانتم خير من يتذكر بالمواعظ

والآن اريد ان اشير الى اولئك العظام الذين جاهدوا خير جهاد في سبيل نيل الدستور والحرية لاشكرهم على حسن جهادهم · اولئك هم احرار العثمانيين الذين اخلصوا للوطن العثماني العام حق الاخلاص حتى انقذوه من الخطر الذي كان يتهدد من جميع الجهات واخص منهم اولئك الحماة الحازمين من رجال الجيش العثماني · اولئك الذين رأوا نحو ثلاثمائة الف جندي اقاموا في مقدونيا عدة سنوات وهم في السلم كمحاربين حتى ملوا السلام المسلح فلما رأوا ان مقدونيا تكاد تصير مقتلاً للدولة كما صارت مرسحاً للدسائس الاوربية قالوا كلمتهم التي سمعها جلالة السلطان فخلصت مقدونيا من شر تلك

الدسائس ونجت الدولة العلية من عواقبها ولم يسع السير جراي وزير خارجية انكلترا الا ان يقول بأَعلى صوتهِ في البرلمان «ان المسئلة المقدونيــة قد انحلت باعلان الدستور» . وسنرى عما قليل ان تلك الجيوش الجرارة عادت الى ثكناتها فرحة بذلك الانتصار السلمي الذي يفوق فخاره كل انتصار حربي

ولكن اسمحوا لي ايهــا السادة ان اقول هنا كلمة اخرى فانهُ اذا كانت الوظيفة المقدسة للجيش هي انقاذ الوطن والدولة من كل خطــر يتهددهما او يتوقع لهما وهــذا الجيش العثماني السامي قد وفقه الله الى اداءِ وظيفتهِ الان بكمال الحزم والحمية وهو محافظ علَى ولائهِ الصادق لجلالة متبوعهِ الاعظم وقائده الاعلى فليبقَ كذلك وليقف عند هذا الحد من عمله العظيم وليكن حارساً من بعيد علَى شرف الدستور الذي ابرزتهُ حميته لوجود ولتلك الحرية المقـدسة التي اصبحت ملـكا

للشعب ثم لا يقترب منهما كثيراً فان السيف والحرية والدستور لا يبيتون في قراب واحد

فلنهتف جميعاً ليدم الجيش العثماني حارساً للدستور وليدم الدستور ملكاً للامة العثمانية · ولتدم الحرية حقاً للمجموع والافراد · وليعش جلالة السلطان الاعظم عبد الحميد الثاني مؤَيداً بالدستور والحرية ممتعاً برضى شعبه القدير